دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدكتورة: أمل علي محمد سليمان
الأستاذ المشارك بجامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية
damlali 123@gmail.com

الدكتور: فيصل عوض محمد عبدالقادر
مدير شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغرفة جدة بالمملكة العربية السعودية
fabdullgader@jcci.org.sa

مقدمة:

تولي حكومة المملكة العربية السعودية اهتماما بالغاً بالتنمية المستدامة وتعزيزها، وذلك وفقاً لتصريح خادم الحرمين الشريفين بقوله " نحن جزء من هذا العالم، وسنسهم بإذن الله بفاعلية في وضع الحلول للكثير من قضايا العالم الملحة، ومن ذلك قضايا البيئة **وتعزيز التنمية المستدامة"** وتفعيلاً لذلك حرصت حكومة المملكة على تسخير كافة الأدوات الداعمة والتي من أهمها حاضنات الأعمال، حيث تعلب دوراً رئيساً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال سياساتها الداعمة لأكبر قطاع بالمملكة العربية السعودية "قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة". وجاء أيضاً تصريح ولي العهد السعودي مؤكداً للاهتمام بالحاضنات وأدوتها بقوله "سنسعى في الوقت ذاته الى إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال ومؤسسات التدريب وصناديق رأس المال الجريء المتخصصة لمساعدة رواد الأعمال على تطوير مهارتهم وابتكاراتهم".

وكخطوات عملية أنشأت حكومة المملكة العربية السعودية عدد ٦٨ حاضنات أعمال في مختلف مناطق المملكة لتقوم بدور مباشر يتمثل في الاستشارات والتمويل

والتسويق والتدريب والجوانب الفنية والقانونية واللوجستية وغيرها من برامج الدعم التي تحتاجها المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقوم بدوها في التنمية المستدامة، وأيضاً تقوم الحاضنات بدور غير مباشر يسهم في التنمية المستدامة، يتمثل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. وتأكيداً لهذه الأدوار من قبل الحاضنات، أطلقت حكومة المملكة شبكـة الحاضنـات؛ لتكون المظلة الرسمية لكافة حاضنات الأعمال.

ولمعرفة دور الحاضنات في التنمية المستدامة، ركزت الورقة العلمية على المجالات التدريبية والتمويلية والتسويقية والأبعاد المشار إليها؛ مشاركةً وأثراءً واسهاماً في إنجاح رسالة المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة ما بين ريادة الأعمال والملكية الفكرية في إطار خطة جمهورية مصر العربية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

الملخص:

هدفت الورقة لدراسة دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة قصدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ حجمها ٢٠ مشروعاً، وتوصل البحث الى عدة نتائج منها: أن حاضنات الأعمال لها دور مباشر في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال سياساتها في التمويل والتسويق والتدريب بمستوى جيد بلغ إجمالي النسبة المئوية (٦٠) % ، حيث جاءت إجابات أفراد العينة بالموافقة (5.0) % للدعم التمويلي و(٣٥) % **للدعم** التدريبي و(20) % للدعم التسويقي. أما عن دور حاضنات الأعمال الغير مباشر في تحقيق التنمية المستدامة فقد جاء بمستوى جيد جداً، حيث جاءت إجابات أفراد العينة بالموافقة (55) % للبعد الاقتصادي و(55) % للبعد الاجتماعي و(60) % للبعد البيئي، كما توصل البحث الي عدة توصيات منها: ضرورة إجراء تعديلات أساسية في منظومة التشريعات وأنظمة الحاضنات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لزيادة قيمتها المضافة الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة. ومنها العمل على استقرار التوجهات الاقتصادية

وقرارتها المتلاحقة؛ لتمكين قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إحراز معدلات نمو استدامة مطردة. وأخيراً يجب استخدام المنتجات الخضراء للحفاظ على الموارد الطبيعية للبيئة واستدامتها، بما يحفظ حق الأجيال القادمة للاستفادة من ثرواتها.

Abstract

The scientific paper aimed to study the role of business incubators in achieving sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia by applying to small and medium business, the researcher relied on the descriptive analytical approach. Intention sample was selected for small and medium business with a size of 20 projects. the research reached several results: business incubators have a direct role In achieving sustainable development by applying to small and medium projects through their policies in financing, marketing, training at a good level, the total percentages reached (60)%, where the percentage of the responses of the respondents came with approval financing support (5.0)%, training support (35) % marketing support (20)%.As for the role of indirect business incubators, the percentage of answers was the economic dimension on (55)%, the social dimension (55)% environmental dimension (60)%. As the research reached several solutions: Carrying out the reform process Essential in the system and systems of small incubators, we are working to stabilize economic trends and sector. Finally, green products should be used to conserve natural resources.

مشكلة البحث:

بالرغم من الخطوات العملية التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية في دعم حاضنات الأعمال لدعم المشروعات الصغرة والمتوسطة ، إلا أن سياساتها المختلفة الداعمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لتسهم في التنمية المستدامة (اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً). لا يزال دورها محدوداً، حيث ظل هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل أدت الى ارتفاع عدد سجلات المشاريع الصغيرة التي تفشل وتخرج من سوق العمل فضلاً عن القيام بدورها في التنمية المستدامة، حيث وصلت ٥٤٨٤٦ سجلاً بنسبة ٢٠% من مجموع السجلات التجارية المسجلة في بالمملكة العربية السعودية.

ومن خلال هذا البحث سيتم الإجابة على دو حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

السؤال الرئيس:

ما هو دور حاضنات الأعمال بسياساتها (**سياسات الدعم التدريبي، سياسات الدعم التسويقي، سياسات الدعم التمويلي**) في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بأبعادها (**الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية**) بالتطبيق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١- إلى أي مدى يؤثر دور سياسات الدعم التدريبي على التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بأبعادها ((**الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية**).
٢- إلى أي مدى يؤثر دور سياسات الدعم التسويقي على التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، بأبعادها ((**الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية**).
٣- إلى أي مدى تؤثر سياسات الدعم التمويلي بأبعاد ها ((**الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية**) على التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.

فروض البحث:

ما مدى تأثير حاضنات الأعمال بسياساتها (**سياسات الدعم التمويلي ، سياسات الدعم التسويقي، سياسات الدعم التدريبي**) على التنمية المستدامة بالمملكة العربية

السعودية بأبعادها (**الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية**) بالتطبيق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

الفرضية الرئيسية (١): هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات حاضنات الأعمال (**سياسات الدعم التمويلي ، سياسات الدعم التسويقي، سياسات الدعم التدريبي**) وتحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية. تفرعت منه عدة فروض فرعية، هي:

١- توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين سياسات الدعم التمويلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.
٢- توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين سياسات الدعم التسويقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.
٣- توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين سياسات الدعم التدريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث العملية في المساهمة في معرفة تأثير حاضنات الأعمال على التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث دورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتسهيل الحاضنات للجوانب سياسات الاحتضان والتدريبة والتسويقية والمالية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أما الأهمية العلمية فتكمن في توفير مادة علمية عن تأثير سياسات حاضنات الأعمال في التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق عدة أهداف منها :

١- التعرف على تأثير سياسات حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية من خلال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٢- تحليل تأثير سياسات حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية من خلال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٣- تقديم توصيات يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية من خلال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي .

مصادر البحث: اعتمد البحث على نوعين من المصادر مصادر الثانوية متمثلة في المراجع والدوريات ومصادر أولية متمثلة في الاستبيان.

حدود البحث:

- الحدود المكانية للبحث: مدينة جدة.
- الحدود البشرية المشاريع الصغيرة المحتضنة بحاضنة بادر.

نموذج الدراسة:

المتغير المستقل		المتغير التابع
سياسات حاضنات الأعمال - سياسة الدعم التمويلي. - سياسة الدعم التسويقي. - سياسات الدعم التدريبي.		**التنمية المستدامة**

المصدر: الباحثان، ٢٠١٩م

مفاتيح الدراسة:

سياسات حاضنات الأعمال، جوانب التنمية المستدامة.

أولاً: حاضنات الأعمال:

١-مفهوم حضانات الأعمال: مفهوم حاضنات الأعمال(مستوحى من كلمة الحضن؛ الذي يعني الحماية والرعاية الخاصة لحديثي الولادة، حيث يجري وضع الأطفال فيها فور ولادتهم؛ من أجل تخطي الصعوبات التي قد تحيط بحياتهم واستماراريتها، وتقديم الرعاية والعناية الطبية اللازمة لهم التي تدعم حالة البقاء والديمومة، بعد ذلك يغادر الوليد الحاضنة، بعد ان يتم التأكد من أنه اصبح قادراً

على معايشة مفردات البيئة. هكذا يكون مفهوم الحاضنات في مجال المشاريع الصغيرة فهي بحاجة إلى من يرعاها ويدعمها في بداية مرحلة انطلاقها، لتقوم بدورها في سوق العمل والإنتاج.

٢- تعريف حضانات الأعمال:

حظي تعريف الحاضنات بعناية فائقة من قبل الباحثين والدارسين، برزت في كثرة التعاريف التي تناولتها الأدبيات الخاصة بالحاضنات، من أشهرها **تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) :** "مؤسسة قائمة لها كيان قانوني وذات علاقة مباشرة بالرياديين الذين يرغبون بإقامة مؤسسات تستهدف تقديم حزم متكاملة من الخدمات والتسهيلات والاستشارات والاليات المساندة بهدف تجاوز كل الصعوبات المرافقة لمرحلة الانطلاق".

٣-فوائد حضانات الأعمال:

تلعب حاضنات الأعمال دوراً رئيسياً في توفير المساعدة لرواد الأعمال، خاصة في المراحل الابتدائية من دورة حياة شركاتهم، فهي تقدم خدمات دعم مثل النصائح والاستشارات الإدارية، وخدمات الوساطة التي تربط الشركات بالموارد الخارجية، وتساعد على زيادة سعتها الاستيعابية، ويمكن حصر فوائد الحضانات في التالي:

أ- الاشتراك في تكاليف التشغيل الأساسي.
ب- المساعدة الاستشارية والإدارية.
ج- الاتصال بالممولين والمستثمرين.
د- تقليل معدل فشل المشروعات، إذ توفر المناخ المناسب والمتطلبات للمشروعات.
ه- توفير فرص العمل.
و- تطوير منتجات السوق المحددة.

٤ـ خدمات حضانات الأعمال:

عادة توفر حاضنات الأعمال لرواد الأعمال الخدمات التالية:.

أ- بنية تحتية مشتركة (مما يقلل من تكاليف الشركة المبتدئة) مثل مكان للمكاتب، وغرف الاجتماعات، والاتصالات، والكهرباء، وفي بعض البيئات خدمات الأمن.

ب- خدمات استشارية للأعمال لمساعدة رواد الأعمال في الأمور الإدارية مثل تخطيط الأعمال، والادارة المالية، والتسويق، والقانون التشريعي بالنسبة الى الأمور الرسمية، مثل التسجيل والحصول على التصاريح والرخص.

ج- الخدمات المالية التي تتراوح من خدمات السمسرة إلى تقديم قروض أو الحصول على حقوق ملكية في الشركة.

د- التدريب والتعلم من قبل ممارسي الأعمال من ذوي الخبرة الواسعة.

ثانياً : المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

١ـ تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هناك اختلاف واسع بين الدول المتقدمة والنامية في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وليس هناك تعريفاً موحداً لها "يمكن أن يسري على جميع المشاريع وفي كل المناطق وتحت كل الظروف Defining small business is difficult, because the definition of smallness varies widely وذلك لان الحكم على مشروع تحكمه عدة ضوابط ومعايير، ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار الظروف التي يعمل فيها المشروع، والبيئة المحيطة به ومرحلة تطور المجتمع، وأعرافه وتقاليده" ، ويرجع الاختلاف للأسباب التالية :

- الفروقات الجذرية بين الدول في الخصائص والظروف والإمكانيات ومراحل التقدم الصناعي والتكنولوجي لكل دولة، فالمشاريع التي تعتبر صغيرة ومتوسطة في الدول الصناعية تعد كبيرة في الدول النامية والعكس من ذلك.

- ما يوصف بالصغير والمتوسط في النشاط الخدمي مثلاً قد لا يكون كذلك في الصناعات التحويلية والاستخراجية.
- اختلاف المناهج والمعايير.
- كلمة "صغيرة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة.
- "اختلاف اهتمام علماء الادارة والاقتصاد والحكومات بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو اختلاف ينعكس على تعريفهم لها.
- صعوبة تحديد مؤشراً واحداً لقياس حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة".

ويرى الباحثان أن الوصول لتعريف محدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تشترك فيه كافة الجهات ذات العلاقة بالتنمية التنمية المستدامة يعتبر في غاية الأهمية، نظراً للانعكاسات المترتبة عليه، سواءً كانت للمجتمع أو الأفراد، وتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر في البيئة الداخلية والخارجية للدولة، وذلك لأنه يضمن تحقيق المزايا التالية:

- رفع كفاءتها الانتاجية وقياسيها من خلال مؤشرات محددات التعريف.
- توفير أشكال الدعم اللازمة وفقاً لمتطلبات القطاعات تعززاً لدورها في الجوانب الاقتصادية.
- الوصول للتكامل الاقتصادي والتنموي من خلال القطاعات المختلفة.
- "متابعة الاحصاءات عن تركيبة القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- إصدار قوائم دورية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع.
- وضع المؤشرات الفعلية حسب الأسواق".

والولايات المتحدة الامريكية فقد أصدر الكونغرس الامريكي عام ١٩٥٣م قانون الأعمال الصغيرة والمتوسطة Small Business Act والذي يعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها : "عملاً مملوكاً ويدار بشكل مستقل وهو غير مهيمن في مجال عمله"، كما نص القانون على إقامة دائرة تتخصص بمساعدة المشاريع

الصغيرة والمتوسطة، وقد أصدرت وأقامت الدول الغربية المتقدمة الأخرى قوانين ودوائر مشابهة مهمتها هي مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبناء عليه، يقترح الباحثان أن يتم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة إجرائياً، بأنها: مشاريع محدودة في مواردها وعملائها حيث يملكها شخص واحد أو عدد محدود ولديها موارد محدود سواء كان مالي أو فني أو تسويقي وكذلك عملائها محدودين نظراً لتخصص المشروع، وغالباً يكون لديها منتج واحد.

٢- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

يرتبط دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة بإيجاد جملةٍ من التغيرات الجذرية من خلال إجراء بعض العمليات في مجتمع معين سعياً لاكتساب المهارة والقدرة على تحقيق التطوّر الذي يحسن نوعية حياة الأفراد ويزيد قدرتها على التأقلم والتجاوب مع الحاجات الأساسية والتي تتزايد بشكل مستمر. ويمكن توضيح دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على النحو التالي:

١-دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة:

- **تثمين قوة العمل** : من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل
- **تعبئة الموارد المالية** : وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجميع تلك الأموال، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم ، وبالتالي تشكيل طاقات إضافية ، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على استقلاليتهم المالية ووحدتهم .

- **رفع إنتاجية العامل** : و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار؛ لضمان السير الحسن للعمل وكذلك السيطرة على سير العمل نظـــراً لصغر حجـــم هـــــذه المؤسسات.
- **ترقية التجارة الخارجية** : تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستراد .
- **توفير متطلبات السوق**: من السلع و الخدمات ، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية .
- **حماية الطابع الصناعي المحلي** من منافسة المنتوج المحلي في ظل التطورات الراهنة وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتوجات والتي تؤثر على المنتوجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتوجاتها عن طريق مراقبة الجودة، والتحكم في التكاليف ومحاولة إيجاد ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة وبالتالي إذا استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتوجات المحلية.

٢-دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة:
يَسعى هذا الدور إلى تنمية التفاعلات وتطويرها بين جميع أطراف ومكوّنات المجتمع والمتمثلة بالأفراد والجماعات والمؤسسات الاجتماعية الخاصّة والحكومية. ويتمثل في الآتي:

- **تحقيق التوازن الإقليمي للتنمية الشاملة،** بالحد من ظاهرة النزوح من القرى النائية وإحداث تطورات على المستوى الاجتماعي لكافة الأفراد من خلال اتاحة الفرص للممارسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحصول على فرص متساوية بين كافة أفراد المجتمع.

- **القضاء على البطالة** من خلال توفير فرص عمل، خاصة لجيل الشباب الذي يتميز بالحماس والنشاط والرغبة في تكوين ذاته وإثبات وجوده كما أن هذه المشاريع تحمي الشباب من الانحراف بسبب البطالة .
- **الحد من ظاهرة النزوح الريفي** : وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، وبالتالي تقريب أماكن العمل من سكان تلك المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ما يلي:
  - القضاء على الآفات الاجتماعية.
  - تحسين مستوى المعيشة في الريف.
  - الاستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية .
  - الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

٣-دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية البيئية المستدامة:

يَسعى هذا الدور إلى تنمية قدرة الأنساق الحيوية الطبيعية مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة ، وذلك من خلال معالجة النزعة الاستهلاكية غير المقيدة ومعالجة المشكلة البيئية والاعتراف بالعلاقة المتداخلة بين الإنسان والبيئة في ظل التنمية المستدامة التي توازن بين التغير الإبداعي والتقدمي، والمحافظة على البيئة، من خلال تبني عدد من الممارسات الداعمة لاستدامة البيئة، والتي تتمثل في الآتي:

- استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.
- عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.

- التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.
- استخدام الفضلات التقليدية كموارد قدر الإمكان مع التخلص منها عند الحاجة وبطريقة لا تضر بالبشر ونظم دعم الحياة على الأرض.
- النضال من أجل التخلص من المبيدات السامة والمخصبات الكيميائية وخاصة تلك التي تعتبر ضارة بالبيئة.
- استخلاص منتجات النسق البيئي كما في الزراعة، والصيد، والاحتطاب بدون الإضرار برأس المال الطبيعي.
- تشجيع المرونة والكفاءة في كل من النسقين الإنساني والطبيعي من خلال تفضيل البستنة المتجددة، والمتنوعة، والمعقدة على تلك المتسمة بالتجانس والبساطة.
- تفضيل الفلاحة التعددية (زراعة الأرض بمحاصيل متعددة) polyculture على الفلاحة الأحادية (الاكتفاء بزراعة محصول واحد) monoculture للإبقاء على خصوبة التربة، فضلا عن تفضيل زراعة النباتات طويلة العمر على السنوية منها في أنساق الإنتاج البيولوجي قدر الإمكان (كالفرت وكالفرت ٢٠٠٢: ١٣٨) .
- إعادة تأهيل البيئات المتدهورة قدر المستطاع من خلال وسائل التحكم أو بخلق ظروف ملائمة لعمليات إعادة الإصلاح الطبيعي.
- تشجيع ودعم عمليات إعادة تدوير النفايات.
- تبني مبدأ تغريم الملوث من خلال سن تشريعات عقابية على المستويات المحلية والقومية والدولية.
- التأكيد عند معالجة المشكلة البيئية على ثلاثة أنواع من التوازن وهي:
  - التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب
  - التوازن بين الكائنات الحية
  - التوازن بين الأجيال

- دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة على السواء.

وحيث أن التنمية المستدامة تتطلب أخذ الاعتبار للآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة الناتجة عنها؛ فهذا يعني ضمنياً العمل على تقييد النشاطات الإنسانية ضمن نظام محدد؛ لاستدامته الوضع المتوازن عالمياً بين احتياجات الإنسان واحتياجات الطبيعة.

ثالثاً : التنمية المستدامة:

١-تعريف التنمية المستدامة:

يعتقد الباحثان أن أحد أفضل التعريفات العملية الملائمة للاستدامة يمكن أن تتمثل في العمل على تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي وكفايتها لاحتياجات الأجيال القادمة، وهناك تعريف آخر " التنمية هدف شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصى فترة ممكنة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع

ثالثاً : دور حاضنات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية من خلال قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

١- حاضنات الأعمال بالمملكة العربية السعودية (النشأة)

بدأ الحديث عن حاضنات الأعمال رسمياً في المملكة العربية السعودية حينما أنشأت جامعة الملك سعود عام ٢٠٠٢م، حيث تم إنشاء أول مركز لريادة الأعمال في المملكة

يتضمن أول حاضنة للأعمال تعمل بالشكل المتكامل لمفهوم الحاضنة، ثم أنشأت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أول حاضنة تقنية رسمية في السعودية بمسمى حاضنة بادر تعنى بريادة الأعمال لتقنية المعلومات والاتصالات وذلك عام ٢٠٠٨م. بنهاية عام ٢٠١٤م، بلغ عدد الحاضنات ٢٠ حاضنة في مختلف المجالات بحسب تقديرات شبكة الحاضنات السعودية.

٢- المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية (التعريف، الاحصائيات، المساهمة في إجمالي الناتج المحلي).

التعريف:

وضعت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أوضح التعريف بأن المشاريع الصغيرة هي التي يتراوح عدد موظفيها بدوام كامل بين ٩ و ٤٩ وتحقق إيرادات بين أكبر من ثلاثة ملايين ريال وحتى ٤٠ مليون ريال ، فيما أن المشاريع المتوسطة هي التي يتراوح عدد موظفيها بدوام كامل بين ٥٠ و ٢٤٩ موظفاً وتحقق إيرادات أكبر من ٤٠ مليون ريال حتى ٢٠٠ مليون ريال.

الاحصائيات:

هناك ٢٦٧ ألف منشاة صغيرة ومتوسطة في المملكة، ٢٣٠ منشاة صغيرة و٣٧ ألف منشأة متوسطة تشكل جميعها ٩٩ % من أعداد المنشآت في المملكة في منتصف ٢٠١٥، وتوظف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٣.٥٥ مليون مشتغل أي أنها تسهم بنحو ٥٧% من إجمالي الوظائف في المنشآت في الربع الثاني ٢٠١٦ البالغة ٦.١٨ مليون مشتغل، أي أن المنشآت الكبيرة تساهم بنحو ٤٣% من المشتغلين البالغ عددهم ٢.٦٣ مليون فيما مساهمتها في تحقيق الإيرادات ٧١% بنحو ٥٣٤ مليار ريال..

المساهمة في إجمالي الناتج المحلى:

بفرض مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلى الإجمالي بما يتراوح بين ١٠٠-١٥٠ ألف ريال سنوياً، وبذلك نجد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحقق

ناتجاً محلياً يتراوح بين ٣٢.١-٤٨.٢ مليار ريال وهو ما يعادل ١٩.١% إلى ٢٨.٧% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي المتولد عن القطاع الخاص - القطاع التجاري وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع الخدمات ماعدا الزيت.

٣- التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية:

شاركت المملكة العربية السعودية بشكل فاعل في المشاورات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة منذ بدايته، والتزمت المملكة بتحقيق هذه الأهداف عند إقرارها في سبتمبر ٢٠١٥م، ودأبت على تجديد التزامها خلال مشاركاتها في المحافل الإقليمية والدولية المختلفة. وقد ترجمت المملكة هذا الالتزام بالتالي:

- صدور الأمر السامي الكريم القاضي بتكليف وزير الاقتصاد والتخطيط بمتابعة هذا الملف المهم، لإيجاد الاتساق الوطني مع أهداف التنمية المستدامة.
- شرعت المملكة في مواءمة استراتيجياتها الوطنية في مختلف القطاعات مع أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال: قامت وزارة البيئة والمياه والزراعة بإصدار استراتيجية المياه واستراتيجية البيئة التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة وتراعي التكامل بين أبعادها الثالثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- صدر أمر سامي كريم قضى بإدراج أهداف التنمية المستدامةً في مناهج التعليم، وجاري حاليا العمل على ذلك بقيادة وزارة التعليم وشراكة الجهات ذات العالقة من القطاعين العام والخاص.
- قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بقياس مدى اتساق رؤية المملكة ٢٠٣٠ مع أهداف التنمية المستدامة، وللحصول على صورة شمولية تمت إضافة عدد من الخطط والاستراتيجيات الوطنية وقياس مدى اتساقها مع أهداف التنمية المستدامة.

- اعتمدت عملية قياس مدى الاتساق على تحديد الأهداف الاستراتيجية الفرعية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وللخطط والاستراتيجيات الوطنية المتوائمة مع مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وذلك للخروج بصورة دقيقة تعكس اتساق فعلي قابل للتطبيق من قبل الجهات المنفذة.

وقد تم استخدام أداة التقييم المتكامل السريع التي تم تطويرها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لموائمة مؤشرات قياس أداء الأجهزة الحكومية ذات العلاقة مع مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وذلك بهدف إيجاد مؤشرات موازية لقياس التقدم المحقق على المستويات المختلفة لرية المملكة ٢٠٣٠ وبرامجها التنفيذية ومؤشرات الجهات المختلفة الموضحة في الشكل أدناه.

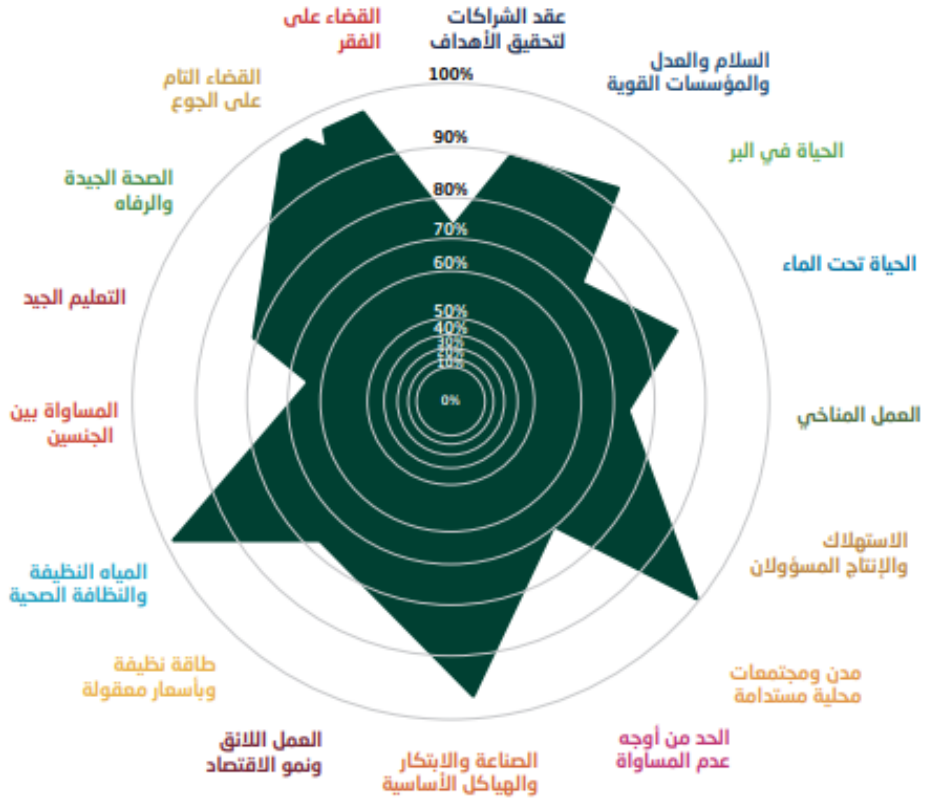

المصدر: نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية الاستعراض الطوعي الوطني الأول ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م

الدراسة الميدانية

تتناول الدراسة الميدانية وصف مجتمع وعينة الدراسة وكذلك تصميم أدوات القياس المستخدمة وطرق إعدادها، وتقييم أدوات القياس للتأكد من صلاحيتها ومدى تطبيقها بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإختبار محاور الدراسة وذلك على النحو التالي:

اولاً : مجتمع وعينة الدراسة .

ثانياً : وصف أداة الدراسة.

ثالثاً : مقياس الدراسة.

رابعاً: أساليب معالجة البيانات .

أولاً : مجتمع وعينة الدراسة

١/ مجتمع الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

٢/ عينة الدراسة.

كما تمَّ اختيار مفردات عينة البحث عن طريق العينات من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة القصدية استهدفت ملاك المشاريع الصغيرة والمتوسط التي يترواح عدد العاملين بها من ١ إلى ٣. حيث تم توزيع عدد(٢٠) استمارة وتم استرجاع عدد (٢٠) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (١٠٠) %. بيانها كما هو موضح في جدول رقم (١).:

جدول (١) : الاستبيانات الموزعة والمعاد

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	٢٠	%١٠٠
الاستبيانات التي تم إرجاعها	٢٠	%١٠٠
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	٠	٠
الاستبيانات غير صالحة للتحليل	٠	٠
الاستبيانات الصالحة للتحليل	٢٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية ٢٠٢٠.

ثانياً : وصف أداة الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على وسيله الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة.

ثالثاً : مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، فى توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذى يتوزع من اعلى وزن له والذى اعطيت له (٥) درجات. وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة. كما هو موضح في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) : مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	٥	من٨٠ % فأكثر	درجة موافقة مرتفعة جدا"
أوافق	٤	من ٧٠ إلى أقل من ٨٠%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	٣	٥٠ إلى اقل من ٧٠%	درجة موافقة متوسطة
لاأوافق	٢	٢٠ إلى أقل من ٥٠ %	درجة موافقة منخفضة
لاأوافق بشدة	١	أقل من ٢٠%	درجة موافقة منخفضة جدا

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية م٢٠٢٠

وعلية يصبح الوسط الفرضي للدراسة: الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (٥+٤+٣+٢+١)/ ٥.=(١٥/٥) =٣) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زادت متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (٣) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

رابعاً : أساليب التحليل الإحصائى المستخدم فى الدراسة:

أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال

أ/ التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة

وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ **الوسط الحسابي الموزون**:

وذلك لوصف أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي، حيث أن الوسط الحسابي الاعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح .

ج/الانحراف المعياري

وذلك لمعرفة مدى التشتت في أراء المستجيبين قياسا" بالوسط الحسابي المرجح.

د/اختبار معامل الارتباط لسبيرمان

وذلك لاختبار الدلالة الإحصائية لمحاور الدراسة عند مستوى معنوية ٥% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (الارتباط) المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من ٥% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية). إما إذا كانت قيمة (كاى تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من ٥% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

الجانب العملي لتحليل البيانات

يسعي الباحثان من خلال تحليل البيانات ومناقشة النتائج الي اظهار مستويات اجابات افراد عينة البحث فيما يتعلق بمتغيرات البحث التي جري تناولها، وتحقيقا لهذا الغرض تم استخدام الادوات الاحصائية المناسبة مثل (الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية).

١. تحليل الاجابات المتعلقة بسياسات الدعم التمويلي: يتبين من الجدول (٣) تأكيد اجابات (5.0) % من افراد عينة البحث بانهم يوافقون علي سياسات الدعم التمويلي، وان (35.0) % من افراد العينة محايدين علي ذلك، وان (60.0) % من افراد العينة غير موافقين علي سياسات الدعم التمويلي، وهذا ما يوضحه الجدول (٣)، وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (2.30) وانحراف معياري عام قدره (0.80).

٢. تحليل الاجابات المتعلقة بسياسات التسويقي: يتبين من الجدول (٤) ان اجابات (20) % من افراد العينة يوافقون علي الدعم التسويقي وان (45.0) % من افراد العينة محايدين علي ذلك، وان (35.0) % من افراد العينة غير موافقين علي سياسات التسويقي، وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (2.70) وانحراف معياري عام قدره (1.13).

٣. تحليل الاجابات المتعلقة بسياسات التدريبي: يتبين من الجدول (٥) ان اجابات (35) % من افراد العينة يوافقون بسياسات التدريبي وان (35.0) % من افراد العينة محايدين علي ذلك ، وان (30.0) % من افراد العينة غير موافقين علي سياسات التدريبي، وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (3.10) وانحراف معياري عام قدره (1.07).

٤. تحليل الاجابات المتعلقة بالبعد الاقتصادي: اتضح من الجدول (٦) ان اجابات (55) % من افراد العينة يوافقون علي البعد الاقتصادي، وان (40.0) % من افراد العينة محايدين علي ذلك ، وان (5.0) % من افراد العينة غير موافقين علي ذلك، وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (3.70) وانحراف معياري عام قدره (1.03).

٥. تحليل الاجابات المتعلقة بالبعد الاجتماعي: اتضح من الجدول (٧) ان اجابات (50) % من افراد العينة يوافقون علي البعد الاجتماعي، وان (35.0) % من افراد

العينة محايدين علي ذلك، وان (15.0) % من افراد العينة غير موافقين علي ذلك، وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (3.65) وانحراف معياري عام قدره (1.23).

٦. تحليل الاجابات المتعلقة بالبعد البيئي : يتبين من الجدول (٨) ان اجابات (60) % من افراد العينة يوافقون علي البعد البيئي ، وان (20.0) % من افراد العينة محايدين علي ذلك ، وان (20.0) % من افراد العينة غير موافقين علي ذلك، وكان ذلك بوسط حسابي عام مقداره (3.40) وانحراف معياري عام قدره (1.27).

جدول رقم (٣)
التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول سياسات الدعم التمويلي

رقم المؤشر بالاستبيان	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1	-	-	1	5.0	7	35.0	9	45	3	15.0	2.30	0.80
معدل النسبة المئوية		-		5.0		35.0		45.0		15.0		
الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام											2.30	0.80

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول رقم (٤)
التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول سياسات التسويقي

رقم المؤشر بالاستبيان	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1	1	5.0	3	15.0	9	45.0	3	15.0	4	20.0	2.70	1.13
معدل النسبة المئوية		5.0		15.0		45.0		15.0		20.0		
الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام											2.70	1.13

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول رقم (٥)

التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول سياسات التدريبي

رقم المؤشر بالاستبيان	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1	2	10.0	5	25.0	7	35.0	5	25.0	1	5.0	3.10	1.07
معدل النسبة المئوية		10.0		25.0		35.0		25.0		5.0		
الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام											3.10	1.07

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول رقم (٦)

التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول البعد الاقتصادي

رقم المؤشر بالاستبيان	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1	5	25.0	6	30.0	8	40.0	1	5.0	-	-	3.70	1.03
معدل النسبة المئوية		25.0		30.0		40.0		5.0		-		
الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام											3.70	1.03

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول رقم (٧)

التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول البعد الاجتماعي

رقم المؤشر بالاستبيان	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1	7	35.0	3	15.0	7	35.0	2	10.0	1	5.0	3.65	1.23
معدل النسبة المئوية		35.0		15.0		35.0		10.0		5.0		
الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام											3.65	1.23

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول رقم (٨)

التوزيع التكراري والنسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لاجابات عينة البحث حول البعد البيئي

رقم المؤشر بالاستبيان	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1	3	15.0	9	45.0	4	20.0	1	5.0	3	15.0	3.40	1.27
معدل النسبة المئوية		15.0		45.0		20.0		5.0		15.0		
الوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام											3.40	1.27

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

جدول رقم (٩)

معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين سياسات حاضنات الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة

المتغيرات	قيمة (rs)	قيمة(T) المحسوبة	نوع العلاقة
البعد الاقتصادي	0.27	0.72	معنوية
البعد الاجتماعي	0.13	0.33	غير معنوية
البعد البيئي	0.087	8.85	معنوية

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢٠

اختبار المحاور

اختبار المحور الرئيسي للبحث:

لغرض اختبار دور حاضنات الاعمال في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق علي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، سيتم اولا اختبار المحاور الفرعية المنبثقة عن هذا المحور باستخدام معامل ارتباط الرتب لسبيرمان، كما هو موضح ادناه :

١. المحور الاول (اختبار العلاقة بين البعد الاقتصادي وسياسات حاضنات الاعمال):

من خلال اختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان لاختبار الارتباط والعلاقة بين هذين المتغيرين ، تبين ان قيمة (rs=0.27) ، وبلغت قيمة (T)

المحسوبة(0.72)هى قيمة اكبر من القيمة الجدولية (0.25) وهذا يشير الي وجود علاقة ارتباط معنوية بين البعد الاقتصادي وسياسات حاضنات الاعمال عند مستوى معنوية ($p<0.05$) ودرجة حرية (18) ، كما هو موضح في الجدول (٩).

٢. المحور الثاني (اختبارالعلاقة بين البعد الاجتماعي وسياسات حاضنات الاعمال):

من خلال النتائج تبين ان قيمة (rs=0.13) ، وبلغت قيمة T المحسوبة(0.33)هى قيمة اقل من القيمة الجدولية (0.58) و هذا يشير الي عدم وجود ارتباط معنوي بين المتغيرين .

٣. المحور الثالث (اختبار العلاقة بين البعد البيئي وسياسات حاضنات الاعمال):

لغرض التاكد من وجود علاقة ارتباط بين البعد البيئي وسياسات حاضنات الاعمال تم اجراء الاختبار بواسطة استخدام معامل ارتباط الرتب لسبيرمان حيث بلغت قيمة (rs= 0.087) ، وبلغت قيمة T المحسوبة (8.85) و هى قيمة اكبر من القيمة الجدولية (0.72) مما يؤكد اثبات هذا المحور.

النتائج والتوصيات:

أولاً : النتائج:

من خلال تحليل البينات والاختبارات التي أجريت لمحاور الدراسة، توصل البحث إلى عدد من النتائج التي تماشت مع فروض البحث وأجابت على التساؤلات، وذلك على النحو التالي:

- نسبه كبيره من ملاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية تعتقد ان السياسات التمويلية لحاضنات الأعمال غير عادله ومجزيه ولا تتناسب مع حجم الدعم الحكومي المتوفر، اجاب بذلك (٥٠) % من افراد العينة.
- معظم افراد العينة غير موافقون على السياسات التسويقية ويرو أنها دون الطموح ولا تتناسب مع إمكانيات المملكة، حيث أجاب (٢٠) % من افراد العينة بعدم الموافقة.
- فمعظم افراد العينة غير موافقون على سياسات التدريب ويرو أنها دون الطموح ولا تتناسب مع إمكانيات المملكة، حيث أجاب (35) % منهم بعدم الموافقة.
- يعتقد ملاك المشروعات أن هنالك علاقة ارتباط بين سياسات حاضنات الأعمال والبعد الاقتصادي حيث اجابات (55) % من افراد العينة بالموافقة. وكذلك البعد البيئي حيث اجابات (60) % من افراد العينة بالموافقة. بينما أجاب (50) % من افراد العينة بالموافقة على البعد الاجتماعي. ويتضح من ذلك وجود ارتباط بأحداث التنمية المستدامة بالمملكة يبلغ مستوى جيد جداً.

ثانياً: التوصيات:

حيث أن التنمية المستدامة لا تتحقق دون تغير في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أوضحت نتائج مفردات الورقة، وبناءً عليه، تم التوصل للتوصيات التالية:

أولاً: في مجال التنمية الاقتصادية:

- إجراء تعديلات جذية وأساسية في كافة السياسات واللوائح والأنظمة الخاصة بسوق العمل وأوضاع القوى العاملة، والعمل على ردم الفجوة بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل.
- التركيز على زيادة الناتج المحلي في ظل رؤية ٢٠٣٠ بزيادة عناصر الانتاج وكفاءتها لزيادة الطاقة الانتاجية من خلال زيادة الصادرات السعودية لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حفاظاً على المؤشرات الاقتصادية (ميزان المدفوعات، الناتج المحلي).
- العمل على استقرار التوجهات الاقتصادية وقرارتها المتلاحقة؛ لتمكين قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إحراز معدلات نمو استدامة مطردة، تسهم في اكساب الأفراد المهارات والقدرات وزيادة تطلعاتهم في ضوء المتطلبات التنموية.
- حيث أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أحد أهم وسائل التغلب على تحديات البطالة – العائق الاقتصادي الأكبر – توصي الورقة بأن يتم توفير كافة الممكنات اللازمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة اسهامها في الناتج المحلي.

ثانياً: في مجال التنمية الاجتماعية:

- تعزيز روح التعاون بين مؤسسات الدولة (القطاع الحكومي والخاص والغير ربحي) لبناء تنمية مجتمعية مستدامة.
- تفعيل دور لجان التنمية المحلية والجمعيات كافة منظمات المجتمع المدني لتوظيف إمكانياتها من أجل اشتراك المجتمع المحلي في قضايا ومسارات التنمية، وإيجاد الحلول المناسبة للتحديات المجتمعية.

ثالثاً: في مجال التنمية البيئية:

- الالتزام نحو البيئة وموارد ها بما ورد في إعلان ريو وأجندة ٢١، لمواجهة التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجه الموارد الطبيعية، حفاظاً على استدامتها بما يضمن حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها.
- تشجيع ممارسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بإعادة التدوير للمخلفات الصناعية والاستهلاكية، ونشر التوعية والثقافة حول الاستخدام الأمثل للموارد والمواد بما يحافظ على استدامتها.
- التوسع في استخدام مفهوم الثقافة والمنتجات الخضراء (سواء المكاتب أو المرافق أو المساحات)، لتعزيز أساليب الاستخدام الإيجابية للموارد بما يحافظ عليها، ويسهم في بناء أسلوب حياة بيئي من شأنه أن يجعل مواقعنا (منزل، مكتب، مدينة، مشروع،....) مكاناً أفضل للعيش.

أخيراً.. نرجو أن تسهم هذه الورقة العلمية في استثارة مزيد من النقاشات والدراسات حول ريادة الأعمال والملكية الفكرية في البحث عن التنمية المستدامة.

الباحثان

المراجع والمصادر:

١. نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية، الاستعراض الطوعي الوطني الأول ٢٠١٨م
٢. السنوسي وآخرون، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة (دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م).
٣. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري، ريادة الأعمال (الرياض – مكتبة الشقري، الطبعة الأولى ٢٠١٠م).
٤. كاظم جواد، الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها (دار الأيام، عمان: الأردن الطبعة الأولى ٢٠١٧م).
٥. دراسات منتدى الرياض الاقتصادي الأول دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود ٢٠٠٨م.
٦. مجموعة من الطلاب، دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينه نابلس، جامعة النجاح الوطنية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية (٢٠٠٧م).
٧. منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية (دار المعرفة مصر- الإسكندرية الجامعية ٢٠١٣م).
٨. المرجع في إدارة المشروعات الدليل العملي للسياسات والتدابير الفعالة (القاهرة: مدينة نصر ،مجموعة النيل العربية ٢٠٠٥م).
٩. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري، حاضنات الأعمال المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي (٢٠١٤م).
١٠. أبو النور وآخرون، استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –يناير ١٩٩٣- العدد "١").
١١. ماهر المحروق المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها.
١٢. سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة.
١٣. المرجع في إدارة المشروعات الدليل العملي للسياسات والتدابير الفعالة (القاهرة: مدينة نصر، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٥م).

14. https://smea.gov.sa/ar/about/
15. Small Business Management, Mary jane.
16. https://ar.wikipedia.org/wiki
17. http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive

ملحق الاستبانة

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق بشدة	لا اوافق
أولاً : سياسات حاضنات الأعمال					
محور : سياسات الاحتضان: وفرت لي حاضنات الأعمال الموقع والمكتب والأدوات والأجهزة والمرافق وشبكة الانترنت التي أحتاجها للبدء بمشروعي.					
محور : سياسات الدعم التمويلي: ساعدتني حاضنات الأعمال في الاتصال بالممولين والمستثمرين للحصول على التمويل بصورة سريعة.					
محور : سياسات التسويقي: ساهمت حاضنات الأعمال في دخول مشروعي للسوق المستهدف.					
محور : سياسات التدريبي: ارتفعت كفاءه العاملين في المشروع بعد الدورات التدريبية التي عقدت لهم في حاضنات الأعمال.					
ثانياً : التنمية المستدامة					
محور : البعد الاقتصادي: تعتقد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في تطوير الصناعات المحلية.					
محور : البعد الاجتماعي: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في الحد من ظاهرة البطالة.					
محور : البعد البيئي: ساهمت حاضنات الأعمال في زيادة الوعي البيئي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.					